

السودان يطلق استراتيجية جديدة لتنويع إنتاج المعادن

استقطاب المستثمرين ضروري لمضاعفة الاكتشافات ورفع الإنتاجية على أسس مستدامة



المعادن داعم مهم للاقتصاد

الأجنبي بعد خسارة ثلاثة أرباع عائداته النفطية، إثر انفصال جنوب السودان في يوليو 2011.

وبينما يعد البلد من ضمن أكبر ثلاثة منتجين للذهب في العالم، فإن القطاع غير المنظم للتقريب يستحوذ على أغلبية الإنتاج، الذي يصعب إحصاؤه لعمليات بيعه وتهريبه بعيداً عن القنوات الرسمية. وقال مبارك أربول مدير الشركة السودانية للموارد المعدنية في تصريحات سابقة للأنضول إن "98 في المئة من العقود في مجال التعدين تستهدف استخراج الذهب والباقي للمعادن الأخرى وأن معظم الشركات تعمل في مجال الاستكشاف والقليل منها في مرحلة الإنتاج".

بالشراكة مناصفة في أعمال استكشاف الذهب والمعادن المصاحبة له في ولايتي نهر النيل والبحر الأحمر".

120
شركة محلية وأجنبية تعمل في القطاع منذ 2015 لم تبلغ مرحلة الإنتاج سوى 10 شركات

ولفت إلى أن الشركتين ستنفقان نحو 250 مليون دولار على أعمال الاستكشاف، خلال عامي 2021 و2022. ويعول السودان على الذهب لتعويض فقدانه 80 في المئة من موارد النقد

تمثل الذراع الفني لوزارة المعادن وتقدم المشورة الفنية في مجال المعادن في البلاد.

وشملت المسوحات الاستكشافية خام الحديد في منطقة الملاجة ومنطقة أبوطليح، إلى جانب إجراء دراسة جيوفيزيائية بولاية شمال دارفور وأخرى بجزال النوبة.

وأعلن السودان في شهر ديسمبر الماضي عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركتي مناجم الغربية ووامبو صحاري الصينية، بهدف التقريب عن الذهب في البلاد.

وقال وكيل قطاع التعدين بوزارة الطاقة والتعدين محمد يحيى حينها إن "مناجم ووامبو صحاري سيعملان

الاستكشاف وربما قد تكون توقفت بشكل مؤقت بسبب الظروف التي تمر بها البلاد حالياً.

وتشير تقديرات الشركة السودانية للموارد المعدنية الحكومية إلى أن 86 في المئة من المساحات المقترحة في قطاع التعدين غير مستغلة. وكان المدير العام للهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية محمد سعيد زين العابدين قد أعلن الشهر الماضي أن الهيئة أجرت دراسات ومسوحات عن المعادن في عدد من الولايات طيلة الفترة الماضية.

وقال زين العابدين خلال توقيع 9 اتفاقيات للتعدين عن الذهب والنحاس مع شركات وطنية وأجنبية إن "الهيئة

تصطمح محاولات السودان لتطوير وتنويع قطاع التعدين بعقبات من بينها تحديات الاكتشاف والبحث والتقيب التي تتطلب تمويلات كبيرة قبل تحفيز المستثمرين، وهو ما دفع الحكومة الانتقالية إلى وضع استراتيجية لتحقيق الاستفادة المثلى من القطاع الذي يدعم مخزون العملة الصعبة والنمو.

الخرطوم - أعلنت وزارة المعادن الاثنين عن استراتيجية جديدة لتنويع إنتاج المعادن وإيجاد قيمة إضافية لها بما يعود بالنفع على بلد هو في أمس الحاجة إلى تنشيط القطاعات الاستخراجية لرفع خزينة الدولة الفارغة بعوائد مالية مستدامة.

وتزايدت في السنوات الأخيرة ضغوط الأوساط الاقتصادية على السلطات لإنقاذ صناعة التعدين التي تشتد حاجة الخرطوم إلى عوائدها بسبب الشلل والفوضى، اللذين يعمان الاقتصاد بعد عقود من السياسات المتخبطة.

ويعد قطاع التعدين من أبرز موارد السودان، ويسعى البلد إلى تنميته بهدف تعزيز إسهاماته في دفع الاقتصاد من خلال برنامج إعادة هيكلة. ويمتلك السودان ثروات هائلة من المعادن، لكن الحكومات المتعاقبة منذ استقلال البلاد عام 1963 لم تتمكن من استغلالها في إنعاش الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة السودانيين.

وتنتشر أماكن التعدين التقليدي للذهب في أكثر من 800 موقع معظم ولايات السودان الشمالية والغربية، التي يبدو أنها لم تستغل بالشكل المطلوب.

وكشف السودان جهوده لتعزيز إيرادات البلد عبر الاستثمار في قطاع التعدين لمضاعفة الإيرادات ودفع الاقتصاد خاصة في ظل الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، والتي ضاعفت من حدتها أزمة كورونا.

وظهرت منذ الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير محاولات خيثة من أجل تطوير قطاع التعدين الذي يعد من أبرز موارده بهدف تعزيز إسهاماته في دفع الاقتصاد من خلال برنامج إعادة هيكلة. ومنذ العام 2015، قفز عدد الشركات العاملة في مجال المعادن بالبلاد إلى 120 شركة محلية وأجنبية، في ظل اهتمام

الدولة بهذا القطاع بعد خسارة عوائد النفط إثر انفصال الجنوب في 2011. ورغم هذا العدد من الشركات، فإن عدد تلك التي وصلت إلى مرحلة الإنتاج لا يتجاوز عشر شركات فقط باحتياجات تجاوزت 940 طناً من الذهب.

وتؤكد عدة مؤشرات أن الجزء الأكبر من هذه الشركات لا تزال في مرحلة

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى وزير المعادن محمد بشير عبدالله قوله خلال زيارته لأحد مصانع جبل عامر لإنتاج الذهب إن "الدولة تعول على قطاع المعادن والوزارة ستعمل على تنويع المعادن وتنظيم الموارد والإنتاج". واعتبر أن جبل عامر يعتبر محطة مهمة للعمل بالوزارة لإسباماً وأن به مخزون كبير من المعادن. وأشار في الوقت ذاته إلى أن المصنوع بالتعدين ليس التركيز على الذهب وحده، ولكن يجب أن يشمل جميع المعادن لجهة أن هناك معادن لها عائدات أكثر من الذهب.

ورغم أن المحاولات لجذب الاستثمارات في القطاع طيلة السنوات الماضية، فإن السودان عجز عن الاستفادة من الأموال المتدفقة إليه وزيادة احتياطياته النقدية من العملة الصعبة.

في المقابل، هناك مشكلات تمويلية تواجه المستثمرين لأن القطاع يحتاج إلى طول نفس فهو يبدأ بعملية البحث والاستكشاف والتقييم وتطبيق طرق

واعتبر أن جبل عامر يعتبر محطة مهمة للعمل بالوزارة لإسباماً وأن به مخزون كبير من المعادن. وأشار في الوقت ذاته إلى أن المصنوع بالتعدين ليس التركيز على الذهب وحده، ولكن يجب أن يشمل جميع المعادن لجهة أن هناك معادن لها عائدات أكثر من الذهب.

ورغم أن المحاولات لجذب الاستثمارات في القطاع طيلة السنوات الماضية، فإن السودان عجز عن الاستفادة من الأموال المتدفقة إليه وزيادة احتياطياته النقدية من العملة الصعبة.

في المقابل، هناك مشكلات تمويلية تواجه المستثمرين لأن القطاع يحتاج إلى طول نفس فهو يبدأ بعملية البحث والاستكشاف والتقييم وتطبيق طرق



محمد بشير عبدالله

نعمل على تنويع الاستثمار في المعادن وتنظيم الإنتاج

المركزي السعودي يوسع دعمه لبرنامج توظيف الوظائف

ويعتبر الاعتماد على القطاع الخاص وتوفير فرص العمل من الأهداف الأساسية للإصلاحات السعودية التي ترمي إلى تنويع مصادر اقتصاد أكبر مصدر للنفط في العالم.

وفي العامين الماضيين بدأت الحكومة تشترط عمالة محلية فقط في قطاعات عدة، كالتأمين والاتصالات والمواصلات، إضافة إلى منافذ البيع في نحو 12 نشاطاً ومهنة، معظمها في قطاع التجزئة.

المركزي يتفق مع وزارة الموارد البشرية وصندوق هدف لتوظيف الوظائف في قطاعات يشرف عليها

وأظهرت بيانات رسمية نشرتها الهيئة العامة للإحصاء نهاية الشهر الماضي أن معدل البطالة بين السعوديين انخفض إلى نحو 11.7 في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري من 12.6 في المئة في نهاية 2020، مع تعافي اقتصاد الدولة من انكماش حاد العام الماضي. وسجلت البطالة مستوى قياسي عند 15.4 في المئة في الربع الثاني من العام الماضي. ومعدل البطالة للسعوديين المسجل حالياً أقل مما كان عليه في الربع الأول من العام الماضي، أي أنه أقل من مستواه قبل جائحة كورونا.

وقال صندوق النقد الدولي إن من المتوقع أن ينمو اقتصاد السعودية بنسبة 2.1 في المئة العام الجاري بعد انكماش بنسبة 4.1 في المئة في العام الماضي.

الرياض - وسعت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أفاق سوق العمل ومواجهة تحديات البطالة، في ظل مناخ أعمال يتسم بالاستقرار وجزم الدعم التي تقدمها الحكومة للشركات في كافة القطاعات ضمن برنامج تنويع الاقتصاد.

وأبرم المركزي السعودي مذكرة تفاهم مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) لتوظيف القطاعات التي تشرف عليها المؤسسة.

وتأتي الاتفاقية ضمن خطط الوزارة لبناء علاقات تكاملية وشراكات استراتيجية مع مختلف القطاعات، من أجل تحقيق مستهدفات برامج التحول الوطني ورؤية 2030.

وتهدف المذكرة إلى تحقيق التعاون بين الأطراف الثلاثة بما يضمن اتساق أعمال الوزارة والمركزي لتوظيف القطاعات التي يشرف عليها ورفع مستوى منسوبي الجهات الخاضعة لإشرافه والتنسيق في ما يتعلق بالتوظيف والتدريب في القطاعات.

وتطويع السعودية إصلاحات اقتصادية منذ العام 2016 لتوفير الملايين من الوظائف وتهدف لخفض البطالة إلى سبعة في المئة بحلول عام 2030، لكن أزمة فايروس كورونا التي هوت بأسعار النفط عرقلت هذه الخطط بشكل مؤقت.

ولا تسعى الخطة لتعزيز القوة العاملة السعودية فحسب، بل تعمل أيضاً على تنويع مهارات هذه القوة بما يساهم في تنويع النشاط الاقتصادي وقطاعاته للحد من الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية.

وتتعلق المناقصة الثانية بدراسة وتصميم مشروع نغعة الفنتاس - مراسي الفنتاس وتمت ترسيبها على المكتب الاستشاري بروباي للاستشارات الهندسية بمبلغ 7.6 مليون دولار.

أما المناقصة الثالثة فتتعلق بدراسة وتصميم مشروع نغعة المهبولة وتم ترسيبها على المكتب الاستشاري رويال هاسكونينغ بمبلغ 4.1 مليون دولار.

الشيخ يوسف العبدالله
المدن ستعمل على إيجاد حلول لوجستية بأسعار تنافسية

وأكد الشيخ يوسف أن هناك خططا أخرى لتطوير أداء المؤسسة عبر مشروعين حيويين، الأول يتعلق بمشروع النافذة الواحدة الذي يطلق عليه "بوابة الموانئ" ويقوم بربط موانئ البلاد الثلاثة ببعضها البعض لتسريع عملية الإنجاز. أما المشروع الثاني، فهو مشروع الميناء الذي يشمل إقامة منظومة اتصال واحدة بكل الجهات ذات العلاقة بالإفراج عن البضائع، مثل الجمارك وغيرها من الجهات المرتبطة بأعمال الميناء.

وأوضح المدير العام للمؤسسة كلبا أن جميع المعاملات في هذا المشروع ستكون إلكترونية، مما يسرع عمليات تحريك البضائع وتسهيل الإجراءات، مبيناً أن هذا المشروع مطروح على المكاتب الاستشارية العالمية.

كما أكد سعي المؤسسة إلى إنشاء أول ميناء بري بالبلاد ليخدم تجارة السلع التي تمر عبر الحدود البرية، مما يخفف من تكديس الشاحنات على الحدود، موضحاً أن موقع الميناء البري سيكون بالقرب من ميناء الشعيبية جنوب الكويت.

الكويت تعزز منظومة تجارتها بتطوير البنية التحتية اللوجستية

وأضاف "أن مساحة هذه الأراضي تبلغ نحو مليوني متر مربع، وقد طرحنا هذه المشاريع على بعض المكاتب العالمية للتصميم لتكون مدنا لوجستية مهمة تدعم التجارة الإلكترونية التي أصبحت الوسيط الأساسي لشراء وبيع مختلف المنتجات والسلع".

وكانت المؤسسة قد حصلت على أحكام قضائية لصالحها في ديسمبر الماضي، بمبالغ لا تقل عن 55 مليون دينار (180.7 مليون دولار) تتعلق بحقوق مؤسسة الموانئ، تم الاستيلاء عليها سواء من حسابات المؤسسة الحكومية أو من صندوق الموانئ الاستثماري، أو أراض تم أيضاً الاستيلاء عليها قبل أن يتم إرجاعها.

وأوضح الشيخ يوسف أن هذه المدن ستعمل على إيجاد حلول لوجستية بأسعار تنافسية لجميع الشركات الأجنبية، التي ترغب بتخزين بضائعها إقليمياً في الكويت، مما سيجذب الاستثمار الأجنبي ويحقق نمواً اقتصادياً فضلاً عن تنويع مصادر الدخل للبلاد وزيادة السلع والبضائع.

ومن المرجح أن تتحول الكويت العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بفضل هذه المدن إلى مركز لإعادة التصدير والشحن إلى بعض الدول المجاورة، إضافة إلى توفير فرص عمل للكويتيين في مجالات عمليات التخزين والنكأ الاصطناعي والمخازن اللوجستية.

وكانت المؤسسة قد أعلنت الشهر الماضي أنها أرسيت ثلاث مناقصات تتعلق بدراسة وتصميم ثلاثة مشاريع، الأول يتعلق بدراسة وتصميم مشروع تطوير ميناء الشويخ، وتمت ترسيبها على المكتب الاستشاري أس.إم.إي.سي إنترناشيونال بقيمة 1.48 مليون دينار (4.9 مليون دولار).

تسعى الكويت إلى تطوير البنية التحتية اللوجستية لتعزيز مكانة الموانئ في اقتصاد البلد الخليجي من أجل تعزيز قواعد تداول السلع والإمدادات اللوجستية بالأسواق المحلية مع إصلاح منظومة التجارة الداخلية وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في خطوة يرى محللون أنها ستسهم في دعم الأركان الأساسية لتحقيق معايير خطة التنمية الحكومية.

الكويت - دخل رمان الكويت على تطوير منظومة التجارة المحلية وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية مرحلة جديدة بإعلان مؤسسة الموانئ الكويتية (كبا) عن تفاصيل خطة تتعلق بإقامة مدن لوجستية وتطوير البوابات التجارية البحرية لتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي.

وتتسلح المؤسسة باستراتيجية لتفويض 12 مشروعاً جديداً خلال السنوات المقبلة من ضمنها تطوير الموانئ الرئيسية الثلاثة، وإنشاء أربع مدن لوجستية جديدة، بالإضافة إلى إنشاء ميناء بري وآخر بحري جنوب البلاد للأغراض الصناعية.



أفاق واعدة لتعزيز نشاط الموانئ الكويتية